

الوصية كاصل مسئلة والباقي بعد الوصية مع مسألة  
الورثة للمساهم على تانية للناسخة ولا يتوارث مثلا  
ولو تقدم الزوجية ولو كان احدهما العوق المعطوع  
بلعان ابيه عنه لاحق يامه وتود ما لها شقيقان  
كالسبية والمستامنة وهما مع غيرها الام كتود ما  
الزانية والمفوضة ولا توارث لذى رفق ومال  
المعوض لسيده فان تقدم فالحصان ولا يورث لمعق  
بعضه وسبق حكم المطالب ولا يورث خطي من  
الذرية ولا مشهد غير الوال ولا يورث به ولا يورث  
دينا وكل دين مند ولو غير اهل كتاب على المشهور  
وحكم بين ودية كفار رضوا بحكم الالات اباؤهم  
الآن يسلم بعضهم ولم يكونوا كتابيين وان  
اسلم الخلق قبل القسم وايوا فالرضوخ بحكمنا الاصل  
الكتاب بحكمهم وان جهل التاجر فالاموات عدم  
ووقف لظهور امر حمل يورث ومال المفوق لحاكم  
الحاكم بموتة على ما سبق فان مضمي مائة وعشرون  
مسة لم يجز لحاكم وان قد يمضي الورثة قدر  
هيا وميتا ووقف المسكول من كل فيما مل بالاحد  
فان مضت مدة التمهيد فعدم والخسنى وقد  
وضنا ما يتعلق به في حيز مستقل على الاصل نفيل  
مسئلة انوشة وذكور تد وانظر كغرفي والتم  
الجامعة على الاحوال وهذا كل من مجموع انضبا به فيه  
الواحد للاحوال فان بال من واحد او كان الشراة

اسبق او انبتت له لحيمة او تدى او حصل معنى  
او هيض فلا اشكال وان تعارض سبق وكثرة  
فقولان والظاهر تقدم مير من الرجال على التمدك  
والفامتلوضين غير ذلك وتبان اللحية بعد  
الحكم بالمدى وعكسه لغو وص  
يرد على غير الزوجين يروى من الحنفى وبسها  
الاصناف وان كان احد زوجين فباقي بعده مع  
مسئلة الرد كسها المثلث في المناصحة ومخرج  
الزوجية الاولى ويقسم باقي المصح بعد نصف  
الزوجية على مسئلة الرد الخارج جز ومهمها  
ومسائل الرد الى الزوج فيها كلها مقطعة من  
سنة كما هو ميسوط في علم الغرايب والاصح في  
الرحم تنزليهم منزلة من ادلوا به للميت  
درجة درجة فيقدم السابق لو ادت فان  
استروا فاجعل المسئلة لمن ادلوا به كما سبق  
ثم لكل نصيب من ادلى به كما مات عند الا  
اولاد ولد الام فيستورن والا حوال اقوة الام من  
امها فلذلك مثل حضا الانثيين وقد اختلفنا بالرحم  
تغاولا لرحمة كما انه اخرج لة اقتباس من الغرايب  
واول حلة الماطه وراقتاس من الحديث وكفى  
بذلك يمانا وحمد الله جلما اردت في غاية من  
التحريير جبال الاصل بتوضيح واقتصار مع  
سؤدد كثير وان ملكي حديث السن الذي هو